الأمم المتحدة S/2017/304

مجلس الأمن

Distr.: General
10 April 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح في نيجيريا

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة عن الأطفال والتراع المسلح. وهذا هو أول تقرير للأمين العام عن الحالة في نيجيريا، وهو يتضمن معلومات عن أثر التراع المسلح على الأطفال خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ويُركِّز التقرير على الولايات الثلاث في شمال شرق البلد الأكثر تأثرا بالتراع (أداماوا وبورنو ويوبي) ويسلِّط الضوء على الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها أطراف التراع ضد الأطفال، بما في ذلك جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد (المعروفة باسم جماعة ''بوكو حرام''[أ]) وقوات الأمن النيجيرية والقوة المدنية المشتركة. وفي سياق تداعيات أنشطة جماعة بوكو حرام على الصعيد الإقليمي، يتضمَّن هذا التقرير أيضا مسائل تهمُّ البلدان المجاورة.

ويشير التقرير إلى أن الحالة الأمنية الشديدة التقلب والسريعة التطور في شمال شرق نيجيريا غالبا ما تؤدي إلى محدودية وصول الأمم المتحدة لأغراض الرصد، ونتيجة لذلك، فإن المعلومات الواردة في التقرير لا تعكس النطاق الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. بيد أن التقرير يوثِّق الاتجاهات السائدة ويقدِّم معلومات عن حوادث متحقَّق منها، بما في ذلك عدد كبير من الهجمات على المدارس والاختطاف الجماعي للأطفال واستخدام الفتيات في تنفيذ التفجيرات الانتحارية من قبل جماعة بوكو حرام. كما يسلِّط التقرير الضوء على فرز الأطفال واحتجازهم لارتباطهم المزعوم بجماعة بوكو حرام.

وفي ختام التقرير، يقدِّم الأمين العام توصيات لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنعها في نيجيريا وتحسين حماية الأطفال.

(أ) جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد عبارة باللغة العربية تعني ''الأشخاص الملتزمون بنشر تعاليم الرسول والجهاد'' وبوكو حرام عبارة تعني ''التعليم الغربي حرام'' بلغة الهوسا.

020517 280417 17-05821 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير الذي أُعدَّ عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة عن الأطفال والتراع المسلح هو الأول عن نيجيريا. وهو يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ويسلِّط الضوء على الاتجاهات والأنماط المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال في سياق التراع الدائر في المنطقة الشمالية الشرقية من البلد.

٢ – وفي أعقاب إدراج جماعة بوكو حرام لقيامها بقتل الأطفال وتشويههم وشنِّ الهجمات على المدارس والمستشفيات، أُدرجتْ نيجيريا بوصفها حالة قطرية في تقريري السنوي عن الأطفال والتراع المسلح (A/68/878-S/2014/339)، الصادر في أيار/مايو ٢٠١٤. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بدأت آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة داخل البلد عملها. وبعد ذلك بفترة وجيزة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح بزيارة إلى نيجيريا وأطلقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥ ونيسان/أبريل ٢٠١٦، على التوالي، أُدرجتْ جماعة بوكو حرام والقوة المدنية المشتركة في مرفقات تقريريَّ السنويين عن تجنيد الأطفال واستخدامهم (انظر A/69/926-S/2015/409 و A/70/836-S/2016/360). وبناء على ما طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٢٢٥ (٢٠١٥) بإدراج أطراف التراع التي تنخرط في اختطاف الأطفال، أُدرجتْ جماعة بوكو حرام أيضا في مرفقيْ تقريري الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٦ (A/70/836–S/2016/360) لارتكابها هذا الانتهاك.

٣ – وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ حتى منتصف عام ٢٠١٥، كان التحقُّق من الحوادث محفوفا بالصعاب بسبب الحالة الأمنية المتقلبة في شمال شرق نيجيريا وتعذُّر الوصول إلى السكان الأكثر تأثرا بالتراع. وبما أن قوات الأمن النيجيرية استعادت الإقليم من جماعة بوكو حرام في عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦، استطاعت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التحقق من عدد متزايد من الحوادث. غير أن الوصول إلى بعض المناطق ما زال متعذرا، ويرجح أن الإبلاغ عن الانتهاكات لا يتم بالقدر الكافي. لذلك، وبالإضافة إلى الانتهاكات المتحقَّق منها في المناطق التي تسنى الوصول إليها، يبين هذا التقرير الاتجاهات السائدة استنادا إلى معلومات موثوقة عن الحوادث وتحليل شامل.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

ألف – التطورات السياسية

٤ – في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ حتى نيسان/أبريل ٢٠١٣، انخرط كل من الحكومة والمجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية المؤثرين في مفاوضات مع جماعة بوكو حرام سعيا للتوصل إلى تسوية سياسية. وأنشأ الرئيس السابق، جوناثان غودلك، لجنة مؤلفة من ٢٦ عضوا لقيادة هذه العملية؛ بيد أن نجاح هذه المبادرة كان محدودا.

٥ – وفي أيار/مايو ٢٠١٣، أقرَّ مجلس الشيوخ إعلان حالة الطوارئ في ولايات أداماوا وبورنو ويوبي، مما مكَّن الحكومة الاتحادية من نشر قوات الأمن وتنفيذ عمليات عسكرية ضد جماعة بوكو حرام. وشهدت هذه الفترة تدهورا شديدا في الحالة الإنسانية، وإيقاف تشغيل مطار مايدوغوري بصورة مؤقتة، وإغلاق جميع المدارس في الولايات الشمالية الشرقية في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٦ – وفي أيار/مايو ٢٠١٥، عقب انتخابات عامة جرت في أجواء سلمية إلى حد كبير مع أن فترة التحضيرات لها اتسمت بالتوتر، أدى الرئيس محمد بخاري اليمين الدستورية وقام بتعيين حكومته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وبعد تغيير الحكومة، تيسَّر وصول الأمم المتحدة إلى المناطق المتأثرة بالنزاع وسمح ذلك بتوفير مزيد من خدمات الدعم للضحايا، فضلا عن تحسين توثيق الانتهاكات الجسيمة والتحقُّق منها. واتخذت الحكومة أيضا عددا من المبادرات لتعزيز حماية الأطفال يرد ذكرها في الفرع السابع من هذا التقرير.

باء – التطورات الأمنية

٧ – طيلة عام ٢٠١٣ والنصف الأول من عام ٢٠١٤، تدهورت الحالة الأمنية والإنسانية في شمال شرق نيجيريا إلى حد كبير. ويُقدَّر بحسب التقييم الإنساني المشترك الذي أجرته الوكالة الوطنية لتدبر الطوارئ والأمم المتحدة والصليب الأحمر النيجيري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أن حوالي ٥,٩ ملايين شخص في شمال شرق البلد تأثروا بالنزاع. وفي هذا الصدد، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تم تحديد ٢٨١ ٣٨٩ من المشردين داخليا (٥٤ في المائة منهم أطفال) في ولايات أداماوا وباوتشي وتارابا وغومبي ويوبي، وفقا لمصفوفة تتبع التشرد[1]. ولم تدرج ولاية بورنو في التقييم بسبب تعذُّر الوصول إليها.

(١) تتولى المنظمة الدولية للهجرة قيادة المصفوفة وتتولى الوكالة الوطنية لتدبر الطوارئ إدارتها.

٨ - وفي أواخر عام ٢٠١٤ وأوائل عام ٢٠١٥، سيطرت جماعة بوكو حرام على مساحات شاسعة من الأراضي، بما في ذلك ١٢ من أصل ٢٧ منطقة حكم محلي في بورنو، و ٥ من أصل ٢١ منطقة حكم محلي في أداماوا و ٢ من أصل ١٧ منطقة حكم محلي في يوبي. وبحلول شباط/فبراير ٢٠١٥، أشارت التقديرات إلى أن نحو ٠٠٠ ٨٠٠ طفل مشرَّدون داخليا وإلى أن ٠٠٠ ١٩٢ شخص على الأقل (٥٢ في المائة منهم أطفال) قد لجأوا إلى البلدان المجاورة.

٩ - وشهدت أواخر عام ٢٠١٤ أيضا التوسع التدريجي لنطاق أنشطة بوكو حرام إلى تشاد والكاميرون والنيجر، بما في ذلك تجنيد الأطفال وقتلهم وتشويههم واختطافهم عبر الحدود، وكذلك شنّ الهجمات على المدارس. ودفع التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام على الاستقرار الإقليمي إلى تنفيذ عمليات عسكرية من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي تضمُّ قوات من بلدان حوض بحيرة تشاد وبنن. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، اقتحمت جماعة بوكو حرام مقرَّ القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في باغا، نيجيريا. وفي وقت لاحق، اتخذت خطوات عاجلة لتوسيع هذه القوة، مع زيادة عدد قواتها ونقل مقرها إلى نجامينا.

١٠ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، أعادت جماعة بوكو حرام تسمية نفسها وأصبحت ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، وأعلنت مبايعتها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية). وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، بالاشتراك مع القوة المدنية المشتركة وغيرها من الجماعات المحلية الموالية للحكومة، كثَّفت قوات الأمن النيجيرية عملياتها العسكرية. ولقد عزز إشراك القوة المدنية المشتركة الردَّ العسكري إلى حد كبير وقرب نهاية عام ٢٠١٥، كانت قوات الأمن النيجيرية قد حرَّرت ٦٧ موقعا، في غابة سامبيسا وحولها أساسا، وفي منطقتي مارتا ودامبوا للحكم المحلي بولاية بورنو. ووفقا لقوات الأمن النيجيرية، لم تكن تحت سيطرة بوكو حرام بحلول أواخر ٢٠١٥ إلا منطقتان من مناطق الحكم المحلي (هما منطقتا أبادام وموبار في ولاية بورنو). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أعلنت الحكومة الاتحادية أنها قد ''هزمت من الناحية التقنية'' الجماعة.

١١ - وعادت جماعة بوكو حرام، بعد دحرها، إلى شنَّ هجمات على ''أهداف سهلة''، بما في ذلك الهجمات الانتحارية التي زاد عددها من ٢٦ هجوما في عام ٢٠١٤ إلى ١٩١ هجوما في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في نيجيريا. وتزايد استخدام الأطفال في هذه الهجمات التي انتشرت من شمال شرق نيجيريا إلى

تشاد والكاميرون والنيجر، حيث سُجِّل ١١١ هجوما انتحاريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٢ - وفي عام ٢٠١٦، حرَّرت قوات الأمن النيجيرية ١١٩ قرية ومنطقة أخرى شملت منطقتي الحكم المحلي المتبقيتين اللتين تسيطر عليهما جماعة بوكو حرام. وأشارت تقارير في هذه الفترة إلى أن عناصر جماعة بوكو حرام وأسرهم يستسلمون بأعداد كبيرة لقوات الأمن النيجيرية، وذلك جزئيا نتيجة تردِّي الظروف المعيشية. ويُقدَّر أن أكثر من ٠٠٠ ٢٥ من الأسرى السابقين لدى جماعة بوكو حرام قد أنقذوا أيضا على يد قوات الأمن النيجيرية أو فروا في الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وحزيران/يونيه ٢٠١٦. وعلى سبيل المثال، في آذار/مارس ٢٠١٦، أفيد بأن قوات الأمن النيجيرية والقوات المسلحة الكاميرونية حرَّرت ٥٩٥ ١١ أسيرا من الأسرى لدى جماعة بوكو حرام في ولايتي أداماوا وبورنو، ولا سيما على طول الحدود مع الكاميرون.

١٣ - وخلال هذه الفترة، أدت العمليات ضد جماعة بوكو حرام إلى مزيد من تشريد السكان. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أشارت مصفوفة تتبع التشرد إلى أن هناك ٠٠٠ ١٥٢ ٢ من المشردين داخل نيجيريا، من بينهم أكثر من مليون طفل، وإلى أن أكثر من ٠٠٠ ٤٦٠ شخص هم لاجئون أو مشرَّدون داخليا في البلدان المجاورة. وفي ولاية بورنو، أقيم ١٣ مخيما ''فرعيا'' للمشرَّدين داخليا، وفي وقت كتابة هذا التقرير في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كانت قوات الأمن النيجيرية تدير هذه المخيمات، مما يهدِّد طابعها المدني وينذر بارتكاب انتهاكات أخرى ضد الأطفال. وعلى وجه الخصوص، لوحظ أن الأطفال المرتبطين بالقوة المدنية المشتركة يوفِّرون الأمن داخل هذه المخيمات.

ثالثا - أطراف النزاع

ألف - جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد، المعروفة باسم جماعة بوكو حرام

١٤ - ظهرت جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد التي غيرت اسمها ليصبح ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية عام ٢٠١٥ والمعروفة باسم جماعة بوكو حرام في ولاية بورنو عام ٢٠٠٢ بوصفها حركة إسلامية ردا على المظالم المحلية.

١٥ - وحتى عام ٢٠٠٩، انخرطت جماعة بوكو حرام في نزاعات محدودة مع الشرطة وأفراد المجتمع المحلي. وفي عام ٢٠٠٩، اتخذت الشرطة في ولاية بورنو إجراءات قمعية ضد جماعة بوكو حرام مما أدى إلى اندلاع قتال بين الجماعة وأفراد الأمن. ولقد انتشر العنف في ولايات

باوتشي وكانو ويوبي، وبلغ أشدَّه خلال معركة اندلعت في مايدوغوري في ٣٠ تموز/يوليه، وانتهت عندما اعتقلت قوات الأمن النيجيرية زعيم جماعة بوكو حرام، محمد يوسف، وقتلته.

١٦ - واعتبارا من عام ٢٠١٠، وبقيادة أبو بكر الشكوى، أصبحت جماعة بوكو حرام أكثر عنفا ونفذت هجمات ضد الشرطة والسياسيين والزعماء الدينيين والقرى والبلدات والمؤسسات العامة. ولقد أظهر استهداف أبوجا تزايد أنشطة الجماعة خارج المنطقة الشمالية الشرقية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، قصفت جماعة بوكو حرام مقرَّ الشرطة، وبعد شهرين، في آب/أغسطس، نفَّذت هجوما انتحاريا ضد مقر الأمم المتحدة في العاصمة. واستمرَّت الهجمات على المدنيين والمؤسسات العامة طيلة الفترة المشمولة بالتقرير ويرد توثيق لها في الفروع ذات الصلة بالانتهاكات الجسيمة. ولاحقا في الفترة المشمولة بالتقرير، انتشرت أنشطة جماعة بوكو حرام من شمال شرق نيجيريا إلى البلدان المجاورة، ووردت أيضا تقارير تفيد بوجود عناصر أجنبية في صفوف الجماعة. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، أضيفت الجماعة إلى القائمة الموضوعة من قبل لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة والمتعلقة بالأفراد والجماعات والكيانات والمؤسسات الأخرى المرتبطة بتنظيم القاعدة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، حصل انقسام جليّ داخل جماعة بوكو حرام عندما أعلن تنظيم الدولة الإسلامية أن أبا مصعب البرناوي يعتبر الزعيم الجديد للجماعة. وظلَّ أبو بكر الشكوى يعمل تحت اسم جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد.

باء - القوة المدنية المشتركة وجماعات الأمن الأهلية

١٧ - في أوائل عام ٢٠١٣، شُكِّلت القوة المدنية المشتركة[٢] في مايدوغوري بوصفها ميليشيا لمساعدة قوات الأمن النيجيرية. وهذه القوة ليست جهازا واحدا موحدا بل بالأحرى مجموعة من جماعات الأمن الأهلية التي لديها هدف مشترك يتمثل في حفظ الأمن المجتمعي. ويتباين بشدة حجم مجموعاتها الفرعية وهيكلها وتنظيمها.

١٨ - وفي البداية، تألفت القوة المدنية المشتركة من الشباب الذين انضموا للدفاع عن مدنهم وقراهم ولم يكن لديها هيكل قيادة واضح. غير أن هذه المجموعة، مع ازدياد عدد أعضائها، تلقت تدريبا عسكريا وكذلك دعما ماليا ولوجستيا من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. وتشكلت جماعات أمن أهلية أخرى غير محكمة التنظيم ومسؤولة أمام

(٢) أعطيت القوة المدنية المشتركة هذا الاسم لإثبات صلتها بالقوة الحكومية المشتركة التي كُلِّفت بعمليات أمنية في المنطقة الشمالية الشرقية حتى آب/أغسطس ٢٠١٣.

قادة المجتمعات المحلية أيضا في ولايتي أداماوا ويوبي، ويشار إليها أحيانا باعتبارها القوة المدنية المشتركة.

١٩ - وعلى الرغم من عدم تقييد سنِّ المنتسبين إلى القوة المدنية المشتركة لدى إنشائها، فقد أدخلت قاعدة على مدونة قواعد السلوك الشفوية الخاصة بها خلال عام ٢٠١٣ مفادها أنه ''لن يسمح لأي طفل دون الخامسة عشرة بالانضمام إلى القوة المدنية المشتركة''. وتتألف القوة من مختلف أنواع ''الأعضاء'': الأعضاء الرسميون المدرَّبون والمأجورون والنظاميون؛ والأعضاء ''المتطوعون'' الذين يؤيدون القوة المدنية المشتركة الرسمية؛ والأعضاء''المستقلون'' الذين يستعان بهم لمهام مخصصة. وأفيد بأن الأطفال غالبا ما يبدؤون بأداء مهام مستقلة قبل أن يصبحوا متطوعين وأعضاء رسميين.

٢٠ - وأفيد بأن جميع المجموعات الفرعية للقوة المدنية المشتركة في مايدوغوري قد حظيت باعتراف حكومة ولاية بورنو بوصفها جهات فاعلة أمنية؛ بيد أن الحكومة الاتحادية لم تعمل مباشرة إلا مع برنامج بورنو لتمكين الشباب. وبالتالي، فقد برز هذا البرنامج بوصفه أكثر المجموعات الفرعية تنظيما، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أفيد بأنها تضمُّ ٥٠٠ ١ عضو يتلقون التدريب والأسلحة من قوات الأمن النيجيرية. ولقد ساهمت الصلات الوثيقة للقوة المدنية المشتركة مع الحكومة الاتحادية في تعزيز مشروعيتها ومركزها داخل المجتمعات المحلية المتضرِّرة.

جيم - قوات الأمن النيجيرية، بما في ذلك فرق المشاة الثالثة والسابعة والثامنة

٢١ - في عام ٢٠١١، كُلِّفت قوة العمل المشتركة التي تتألف من قوات الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية، وأجهزة الأمن الحكومية والشرطة الوطنية، بمكافحة جماعة بوكو حرام. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، حلَّت فرقة المشاة السابعة التابعة لقوات الأمن النيجيرية محل قوة العمل المشتركة وتولت القيادة الشاملة للعمليات الأمنية في ولاية بورنو وأنحاء من ولايتي أداماوا ويوبي.

٢٢ - وكُلِّفت فرقة المشاة الثالثة باحتواء تهديد جماعة بوكو حرام في المناطق المحيطة بمركز العمليات العسكرية (ولاية غومبي وأجزاء من ولايتي أداماوا ويوبي). وفي منتصف عام ٢٠١٥، نُشرت فرقة المشاة الثامنة أيضا لكبح أنشطة جماعة بوكو حرام في أجزاء من جنوب ولاية بورنو. وتتولى فرق المشاة الثلاث التي أطلق عليها اسم ''عملية لافيبا دولي'' مجتمعةً المسؤولية عن العمليات العسكرية ضد جماعة بوكو حرام. وكانت هذه العملية لا تزال جارية في وقت كتابة هذا التقرير في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٢٣ - وفي سياق العمليات العسكرية، كانت هناك ادعاءات موثوقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن النيجيرية والقوة المدنية المشتركة على السواء.

دال - قوات الأمن الإقليمية

٢٤ - تضمُّ قوات الأمن الإقليمية المسؤولة عن العمليات العابرة للحدود ضد جماعة بوكو حرام قوات الأمن النيجيرية، والقوات المسلحة للنيجر، والجيش الوطني التشادي، والقوات المسلحة الكاميرونية. وتعمل هذه القوات كل داخل أراضيها ولكنها تضافر جهودها أيضا لتنفيذ عمليات مشتركة.

٢٥ - وتضم القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وحدات من بنن والكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا. ويقع مقرُّها في نجامينا، ولقد كلفت بإنهاء تمرد جماعة بوكو حرام. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، أُنشئت القوة المشتركة المتعددة الجنسيات رسميا بموجب البيانين اللذين اعتمدهما مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي أيَّد المفهوم الاستراتيجي للعمليات وأذن بزيادة قوام القوة من ٥٠٠ ٧ إلى ٠٠٠ ١٠ فرد.

رابعا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

٢٦ - في عام ٢٠١٣ والنصف الأول من عام ٢٠١٤، كانت جماعة بوكو حرام الجهة الرئيسية التي ترتكب الانتهاكات الجسيمة، ولا سيما قتل الأطفال وتشويههم واختطافهم، وشنّ هجمات على المدارس والمستشفيات. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٤ ومطلع عام ٢٠١٥، قامت جماعة بوكو حرام بتكثيف هجماتها وتغيير أساليبها التكتيكية فانتقلت من هجمات الكر والفر على المؤسسات العامة إلى مهاجمة المدن والقرى والسيطرة على الأراضي. وخلال تلك الفترة، زادت حوادث تجنيد واستخدام الأطفال واختطافهم وممارسة العنف الجنسي ضدهم، وظلت جماعة بوكو حرام الجهة الرئيسية التي ترتكب انتهاكات جسيمة. وفي الوقت نفسه، ما برحت القوة المدنية المشتركة تجنِّد الأطفال وتستخدمهم لدعم قوات الأمن النيجيرية في عملياتها.

٢٧ - واعتبارا من منتصف عام ٢٠١٥ حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، عادت عناصر جماعة بوكو حرام، بعد أن دحرتها قوات الأمن النيجرية، إلى هجمات الكر والفر. واستخدمت فتيات لارتكاب تفجيرات انتحارية وكثفت من استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة كألغام. وفي الفترة نفسها، صادفت قوات الأمن النيجيرية أعدادا كبيرة من الناس في المناطق التي كانت تسيطر عليها جماعة بوكو حرام سابقا. وألقت قوات الأمن النيجيرية

والقوات الإقليمية القبض على أعداد كبيرة من الأشخاص يُشتبه في كونهم أعضاء في جماعة بوكو حرام، من بينهم أطفال، لارتباطهم المزعوم بهذه الجماعة.

٢٨ - ولقد أدى فقدان جماعة بوكو حرام للأراضي منذ منتصف عام ٢٠١٥، بالاقتران مع العدد الكبير من الضحايا الذين صادفتهم قوات الأمن النيجيرية، إلى تيسير وصول الأمم المتحدة وسمح بتوثيق المزيد من الانتهاكات الجسيمة والتحقُّق منها قرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

٢٩ - مع أن تجنيد الأطفال واستخدامهم ينتشران على نطاق واسع في المنطقة الشمالية الشرقية من البلد، فقد أعيقت قدرة الأمم المتحدة على التحقق من الحوادث بسبب شدة تقلب الحالة الأمنية، وخشية الكشف عن هويات الضحايا والأسر، وعدم تيسر الوصول إلى السكان المتضررين. غير أن التقديرات تشير إلى أن جماعة بوكو حرام قد جنَّدت واستخدمت ما لا يقلُّ عن ٠٠٠ ٨ طفل منذ عام ٢٠٠٩. واستنادا إلى قيادة القوة المدنية المشتركة، بحلول نهاية عام ٢٠١٦، كان قوامها يُقدَّر بـ ٠٠٠ ٢٦ فرد أفيد بأنهم يضمون في عدادهم العديد من الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٨ عاما.

جماعة بوكو حرام

٣٠ - تفيد التقارير بأن جماعة بوكو حرام قد استفادت من أرضية خصبة لتجنيد الشباب في مرحلة مبكرة من التراع بسبب الشعور بالغبن الاجتماعي وارتفاع معدلات الفقر والأمية والبطالة في المنطقة الشمالية الشرقية من البلد. وشكَّل الاختطاف أيضا أسلوبا تكتيكيا شائعا لتجنيد الأطفال واستخدامهم، على النحو المبين في الفرع رابعا - هاء من هذا التقرير. وفي الفترة الممتدة بين تموز/يوليه ٢٠١٥ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تم التحقُّق من تجنيد واستخدام ٦٥٠ ١ طفلا (٠١٠ ١ فتيان و ٦٤٠ فتاة) في ولايات أداماوا وبورنو ويوبي. ووردت أيضا تقارير موثوقة عن ارتباط أطفال في سن الرابعة بالجماعة. ومع تداعيات أنشطة بوكو حرام على الصعيد الإقليمي، جرى كذلك توثيق حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم عبر الحدود.

٣١ - وتؤكد شهادات الذين فصلوا عن جماعة بوكو حرام أن الأطفال لا ينتهي بهم المطاف في صفوف الجماعة عن طريق الاختطاف، بل أيضا بسبب الحوافز المالية وضغط الأقران والروابط الأسرية. ويشمل ذلك حالات تخلي الآباء والأمهات عن أطفالهم لتحقيق

مكاسب اقتصادية أو الحصول على ضمانات أمنية. وفي مايدوغوري، استهدفت مدرستان دينيتان أيضا المتسرِّبين من المدارس وشكلتا بيئتين رئيسيتين لتجنيد الأطفال حتى عام ٢٠١٤.

٣٢ - ولقد استخدم الأطفال في القتال المباشر وفي زرع الأجهزة المتفجرة المرتجلة وحرق المدارس والمنازل وفي أداء أدوار الدعم مثل الطهاة والسعاة والحراس. وأفيد بأن الأطفال استخدموا أيضا كدروع بشرية لحماية عناصر بوكو حرام أثناء العمليات العسكرية. كما أكره أطفال كثيرون على تغيير دينهم وأجبروا على الزواج القسري واستخدموا لأغراض جنسية. ومنذ منتصف عام ٢٠١٤ حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير في الغالب، استخدمت جماعة بوكو حرام أطفالا في التفجيرات الانتحارية، من بينهم فتيات لا تتجاوز أعمارهن ١٠ أعوام. ولقد استخدم عدد مجموعه ٩٠ طفلا (٧٠ فتاة و ٢٠ فتى؛ ٢٧ في الكاميرون و ١٦ في تشاد و ٣ في النيجر و ٤٤ في نيجيريا) في ٥٦ من حوادث الهجمات الانتحارية. ويشمل هذا العدد ٤ فتيات استخدمن في عام ٢٠١٤، و٤٠ فتاة و ١٦ فتى استخدموا في عام ٢٠١٥، و ٢٦ فتاة و ٤ فتيان استخدموا في عام ٢٠١٦.

٣٣ - وقرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ توثيق الحجم الكامل لارتباط الأطفال بجماعة بوكو حرام نظرا إلى أن قوات الأمن النيجيرية قامت بفصل الأشخاص عن هذه الجماعة أثناء العمليات العسكرية. وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٥، من بين ١ ٠١٠ أطفال (٤٢٢ فتى و ٥٨٨ فتاة) صودفوا أو أُنقذوا أثناء تنفيذ العمليات العسكرية في شمال شرق نيجيريا، كان ٢٠٤ أطفال (١١٧ فتاة و ٨٧ فتى) قد جرى تجنيدهم واستخدامهم. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، استسلم ١٣٤ فتى كانت جماعة بوكو حرام قد جنَّدتهم لشعبة المشاة السابعة التابعة لقوات الأمن النيجيرية بعد أن شاركوا في أعمال القتال لما يقرب من عامين في غابة سامبيسا.

القوة المدنية المشتركة

٣٤ - مع أن قواعد السلوك الشفوية للقوة المدنية المشتركة تشير إلى أن السن الدنيا للتجنيد هي ١٥ عاما، جرى توثيق استخدام أطفال لا تتجاوز أعمارهم ٩ أعوام في الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل ٢٠١٦، كشف أحد أفراد وحدة الحراسة التابعة للقوة أن منطقتي بولوري ٢ وماسوري خارج مايدوغوري شهدتا بشكل خاص تركُّزا شديدا للأطفال المرتبطين بهذه الجماعة. وفي المجموع، تحقَّقت الأمم المتحدة من تجنيد ٢٢٨ طفلا واستخدامهم (٢٠٩ فتيان و ١٩ فتاة) بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٣٥ - واستخدم الأطفال أساسا لأغراض الاستخبارات وعمليات التفتيش والدوريات الليلية وحفظ النظام والمناوبة في مواقع الحراسة. ويقال إن بعضهم نفَّذ عمليات اعتقال عناصر يشتبه في انتمائها إلى جماعة بوكو حرام بينما يزعم أن آخرين شاركوا في القتال خلال المرحلة الأولى لظهور القوة المدنية المشتركة.

٣٦ - ومما يدعو للقلق بشكل خاص استخدام الأطفال لأغراض الاستخبارات. وفي حادثتين منفصلتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، شوهد ٣٠ فتى وأربع فتيات تتراوح أعمارهم بين ٩ أعوام و ١٦ عاما يحرسون نقاط الدخول في مدرسة غالتيماري الابتدائية، وينظِّمون حركة المرور، ويتولون حفظ النظام في مايدوغوري. واعترف الفتيان، خلال المقابلات التي أجريت معهم، بتجنيدهم ومشاركتهم في أنشطة القوة المدنية المشتركة، بما في ذلك التجسُّس لحساب هذه الجماعة. وعلاوة على ذلك، في تموز/يوليه ٢٠١٦، تم التحقق من قيام القوة المدنية المشتركة بتجنيد واستخدام ١١٥ فتى تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ عاما في ١٢ منطقة حكم محلي بولاية بورنو. وفي حين كان ٧٨ فتى يتولون الحراسة في نقاط التفتيش وينظمون حركة المرور ويجرون عمليات تفتيش عشوائية على الطرق السريعة، كان ٣٧ منهم يساعدون قوات الأمن النيجيرية في فرز أعضاء جماعة بوكو حرام وتحديد هويتهم. ويعتبر استخدام الأطفال لتحديد هوية أعضاء جماعة بوكو حرام مدعاة للقلق البالغ لأنه يضعهم في مواجهة خطر شديد هو خطر التعرُّض للانتقام.

حرمان الأطفال من الحرية لارتباطهم المزعوم بجماعة بوكو حرام

٣٧ - ابتداء من عام ٢٠١٤، صنَّفت فرقة عمل يقودها مكتب مستشار الأمن الوطني الكبار والأطفال الذين صودفوا أثناء العمليات العسكرية في فئتي ''المقاتلون'' أو ''غير المقاتلين''. ولقد صُنِّف الفتيان الذين يبلغون من العمر ١٧ عاما في فئة المقاتلين بصورة تلقائية؛ غير أن أطفالا أصغر منهم سنا بكثير، من بينهم فتيات، صُنِّفوا كذلك في فئة المقاتلين أثناء إجراءات الفرز. ولقد نقل ''المقاتلون'' إلى مرافق احتجاز عسكرية أو وضعوا في عهدة دائرة السجون النيجيرية. أما المصنَّفون في فئة ''غير المقاتلين'' فقد حرموا كذلك من حريتهم والتحق بعضهم ببرنامج ''مكافحة التطرف'' في مرافق يديرها مكتب مستشار الأمن الوطني.

٣٨ - وفي عام ٢٠١٥، نظرا لفرض قيود على الوصول إلى المواقع التي يحتجز فيها الأطفال، وثَّقت الأمم المتحدة فقط ١٢٩ حالة لأطفال محرومين من حريتهم لارتباطهم المزعوم بجماعة بوكو حرام (٦٩ فتى و ٦٠ فتاة). وعندما سمح بالوصول إلى هذه المواقع في عام ٢٠١٦، زاد عدد الحالات الموثقة إلى ٢٣٧ حالة (١٩٨ فتى و ٣٩ فتاة). ويتراوح متوسط مدة حرمان

الأطفال من الحرية من ثلاثة إلى أربعة أشهر؛ ولكن، في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان ٦٨ فتى تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ عاما محتجزين منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٦، حرم كذلك ١٢٨ ١ طفلا (٥٤٥ فتى و ٥٨٣ فتاة) من حريتهم لارتباط ذويهم المزعوم بجماعة بوكو حرام.

٣٩ - ومن بين الأطفال الذين جرى توثيق حالاتهم في عام ٢٠١٥، احتجز ٨٥ طفلا في ثكنات جيوا العسكرية في مايدوغوري، واحتجز ٢٢ طفلا لدى مكتب مستشار الأمن الوطني في مخيم أغواتا الذي يقع شرق نيجيريا، واحتجزت ٢١ فتاة لدى جهاز أمن الدولة في نيجيريا وقوات الأمن النيجيرية في لاغوس. وفي مثال مثير للقلق في تلك الفترة، اعتُقل فتى يبلغ من العمر ١١ عاما في مايدوغوري، في ١ كانون الأول/ديسمبر، للاشتباه المزعوم بكونه ''من إرهابيي جماعة بوكو حرام''. وعُرضت صورته على الملصقات التي تظهر فيها صور أعضاء جماعة بوكو حرام المطلوبين من العدالة. وعلاوة على ذلك، وفي العام نفسه، وثقت الأمم المتحدة أن ٨٤ فتى و ١٦٩ فتاة صودفوا أثناء العمليات العسكرية في غابة سامبيسا قد شاركوا في برنامج لمكافحة التطرف يديره مكتب مستشار الأمن الوطني في ولاية كادونا. وكان من المتوخى أن يشارك الأطفال في هذا البرنامج لفترة أقصاها ٩٠ يوما؛ غير أن مدة البرنامج غالبا ما مُدِّدت إلى ١٨٠ يوما وبما يتجاوز ذلك.

٤٠ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، استسلم ٨٤ طفلا (٦١ فتى و ٢٣ فتاة) يزعم أنهم كانوا مرتبطين بجماعة بوكو حرام لفرقة المشاة السابعة في مايدوغوري. وبعد الخضوع للفرز العسكري في ولاية بورنو، اعتبر ٣٨ فتى تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ١٧ عاما أعضاء في جماعة بوكو حرام بحسب قوات الأمن النيجيرية ونقلوا إلى ثكنات جيوا. وأثناء زيارة مرافق الاحتجاز في ثكنات جيوا في الشهر التالي، وثقت الأمم المتحدة حالات ٦٦ فتى تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٧ عاما قام الجيش بفرزهم واعتبرهم من الأطفال المرتبطين بجماعة بوكو حرام. وبالإضافة إلى ذلك، كانت توجد ١٤٩ امرأةً وأماً شابة (يحتمل أن تكون اللواتي تتراوح أعمارهن من ١٨ إلى ٢٤ عاما قد اختطفن وهن دون الثامنة عشرة)، تزوج عدد منهن بعناصر من جماعة بوكو حرام.

٤١ - ويعتبر استخدام الأطفال الذين حرموا من حريتهم من قبل قوات الأمن النيجيرية والقوة المدنية المشتركة مدعاة للقلق، لا سيما، كما ذكر أعلاه، فيما يتعلق بدورهم في تحديد هوية أعضاء بوكو حرام الآخرين. وعلى نفس المنوال، خلال الزيارة التي أجريت في أيار/مايو ٢٠١٦، تبين أن أربعة فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٦ عاما، قد خضعوا للفرز

واعتبروا أنهم غير مرتبطين بجماعة بوكو حرام، استخدمهم الجيش أيضا لأداء أدوار دعم في الثكنات العسكرية.

٤٢ - ولقد تحسنت ظروف الاحتجاز في ثكنات جيوا في أواخر ٢٠١٦، مقارنةً بوقت سابق من هذا العام عندما كانت المباني فيها سيئة التهوية ومكتظة، والمرافق الصحية والكهرباء أو مياه الشرب النظيفة معدومة. وبين الزيارات في نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، سُجِّل تحسنٌ في توفير الغذاء والنظافة الصحية والمرافق الصحية وكذلك في الحالة الصحية للمحتجزين. غير أنه لا يزال هناك نقص في الملابس والمكمِّلات الغذائية، والمياه النظيفة الكافية، وأدوات الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية، والأدوية الأساسية.

٤٣ - وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كانت قوات الأمن النيجيرية قد أفرجت عن ١ ٠٥٨ طفلا (٥٣٦ فتى و ٥٢٢ فتاة) حرموا من الحرية بعد مصادفتهم أثناء العمليات العسكرية. ومن بين هؤلاء الأطفال، زعم أن ١٢٦ طفلا (٨٣ فتى و ٤٣ فتاة) مرتبطون بجماعة بوكو حرام. ولقد عملت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مع الجهات الشريكة على توفير خدمات الرعاية والحماية للأطفال المفرج عنهم من الاحتجاز العسكري.

٤٤ - واحتجز أطفال أيضا في البلدان المجاورة. وفي إحدى الحالات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في الكاميرون، أفيد بأن القوات المسلحة الكاميرونية قامت بتفكيك مدرسة تقع في غويرفيديغ، بمقاطعة مايو - دانيا، قرب الحدود النيجيرية، عثر فيها على ٨٤ فتى تتراوح أعمارهم بين ٤ أعوام و ١٧ عاما في حضور مدرِّبين كبار يزعم بأنهم ينتمون إلى جماعة بوكو حرام. ولقد احتجز الأطفال قرابة ستة أشهر ولكن أطلق سراحهم بعد جهود بذلتها الأمم المتحدة لهذا الغرض. وفي عام ٢٠١٦، في الكاميرون كذلك، كان ٣٣ فتى محتجزين. ووفقا للمعلومات التي تلقتها الأمم المتحدة، أطلق سراح اثنين فقط من هؤلاء الفتيان في عام ٢٠١٦؛ غير أن الحكومة أشارت، في ردها على هذا التقرير، إلى أن فتيانا آخرين قد أفرج عنهم وأعيد إدماجهم. وفي النيجر، احتجز ٨٨ فتى في نيامي لارتباطهم المزعوم بجماعة بوكو حرام؛ وقد أُطلق سراح ٢٧ منهم في وقت لاحق. وأدت الجهود التي بذلتها اليونيسيف والجهات الشريكة إلى نقل الأطفال من مرافق احتجاز البالغين إلى مرافق احتجاز الأحداث.

باء – القتل والتشويه

٤٥ – قتل مدنيون، من بينهم أطفال، وتعرضوا للتشويه نتيجة للهجمات التي شنتها جماعة بوكو حرام على البلدات والقرى والطرق والأماكن العامة وكذلك جراء التفجيرات الانتحارية والمواجهات بين بوكو حرام وقوات الأمن النيجيرية، والهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام الأرضية. ووفقا لعملية مسح متعمِّقة أجرتها الأمم المتحدة، فقد قتل ما لا يقلُّ عن ٠٧٣ ١٧ شخصا وأصيب ٧٨٨ ٢٨ غيرهم بجروح في ١٥٦ ١ حادثة وقعت في المنطقة الشمالية الشرقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٦ – وغالبا ما تكون البيانات المصنفة عن أعمار الضحايا غير متوافرة؛ غير أن الأمم المتحدة وثقت حالات ٩٠٩ ٣ أطفال قتلوا (٤٢٨ ١ فتى و ٠٢١ ١ فتاة و ٤٦٠ ١ طفلا لم يعرف جنسهم) و ٣٣٣ ٧ طفلا شُوِّهوا (١٠١ ٢ فتى و ٤٥٩ ١ فتاة و ٧٧٣ ٣ طفلا لم يعرف جنسهم) خلال ٤٧٤ حادثة متصلة بالنزاع في الفترة المشمولة بالتقرير. ومن هذه الحوادث، تحقَّقت الأمم المتحدة من ١٣٩ حادثة (٢٩ في المائة) قتل فيها ٠٤٤ ١ طفلا (٣٩٩ فتاة و ٥٥١ فتى و ٩٤ طفلا لم يعرف جنسهم) وأصيب ٣٥٠ ١ طفلا بجروح (٥٢٠ فتاة و ٤٣٤ فتى و ٣٩٦ طفلا لم يعرف جنسهم). ووقعت الحوادث التي تم التحقُّق منها أساسا في الفترة الممتدة بين آب/أغسطس ٢٠١٥ وحزيران/يونيه ٢٠١٦، عندما تحسنت إمكانية الوصول. ووقعت الحوادث التي لم يتم التحقق منها إلى حد كبير في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وتموز/يوليه ٢٠١٥. ولقد أبلغ عن معظم الإصابات في صفوف الأطفال في ولايات بورنو (٧١ في المائة) ويوبي (٢٠ في المائة) وأداماوا (٩ في المائة).

٤٧ – ولقد استأثرت الهجمات البرية العشوائية، بما في ذلك حوادث إطلاق النار والقصف بمدافع الهاون والغارات على أهداف مدنية، والمواجهة المسلحة بين جماعة بوكو حرام وقوات الأمن النيجيرية، بنسبة ٤٧ في المائة (٣٩٢ ٥ إصابة) من العدد الإجمالي للأطفال الذين قتلوا أو شُوِّهوا. وفي هذا الصدد، أدت الهجمات التي شنَّتها جماعة بوكو حرام على المدارس إلى وقوع عدد كبير من الضحايا، وأفيد بأن ٤٨٠ تلميذا قتلوا وبأن ٢٠٠ آخرين على الأقل قد شُوِّهوا.

٤٨ – وتشكل الهجمات الانتحارية أسلوبا تكتيكيا تلجأ إليه جماعة بوكو حرام بصورة متكررة ولقد شهدت زيادة ملحوظة ابتداء من عام ٢٠١٤. وأصبحت هذه الهجمات ثاني أكبر أسباب سقوط ضحايا بين الأطفال، بلغ عددهم ١٥٤ ٣ طفلا (٢٨ في المائة) منهم ٠٠٣ ١ أطفال قتلوا (٣١٩ فتى و ٤٨٨ فتاة و ١٩٦ طفلا لم يعرف جنسهم) و ١٥١ ٢

طفلا شُوِّهوا (٧٥٥ فتاة و ٤٣٧ فتى و ٩٥٩ طفلا لم يعرف جنسهم). وفي حين لم تُسجَّل هجمات انتحارية في عام ٢٠١٣، فقد وُثقت ٣٢ حادثة في عام ٢٠١٤؛ وارتفع عدد الحوادث ارتفاعا حادا في عام ٢٠١٥ مع ٨٩ حادثة؛ وسُجِّل وقوع ٧٠ حادثة في عام ٢٠١٦.

٤٩ - وفي حادثة عنيفة بشكل خاص، قتل ٩٤ طفلا (٥٦ فتاة و ٣٨ فتى) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ على يد مفجِّرين اثنين انتحاريين وأربعة مسلحين أثناء هجوم شنَّته جماعة بوكو حرام على المسجد الكبير في ولاية كانو. وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، استهدف مفجِّر انتحاري مركزا للشرطة في قرية ياماركوم، بولاية بورنو، مما أدى إلى مقتل ٣٦ شخصا، من بينهم ٢٢ طفلا (٧ فتيان و ١٥ فتاة) كانوا يبيعون منتجات عند نقطة التفتيش. وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، فجَّرت انتحاريتان متفجرات في مخيم للمشردين داخليا في بلدة ديكوا، بولاية بورنو، مما أدى إلى مقتل ٣٢ طفلا (١٧ فتى و ١٥ فتاة) وإصابة ١٤ طفلا بجروح (١٢ فتاة وفتيان اثنان). وقتل كذلك ستة وخمسون طفلا (٤٠ فتاة و ١٦ فتى) نتيجة استخدامهم كمهاجمين انتحاريين.

٥٠ - وقتل أطفال أيضا في تفجيرات انتحارية وقعت في البلدان المجاورة، ولا سيما في الجزء الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير، الذي سُجِّل خلاله وقوع ١١١ حادثة. فعلى سبيل المثال، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قتل ١٠ أطفال (ست فتيات وأربعة فتيان) وأصيب ٢٠ آخرون بجروح (١٥ فتاة و ٥ فتيان) عندما قام عنصران من جماعة بوكو حرام بتفجير متفجرات في سوق مكاري ومدرسة بودو الابتدائية في الكاميرون. وفي تشاد، قتل تسعة أطفال وجرح ستة آخرون في آذار/مارس ٢٠١٦ خلال هجومين انتحاريين منفصلين نفذتهما أربع فتيات في منطقتي باغا - سولا وبول في منطقة بحيرة تشاد.

٥١ - واستأثرت مخلفات الحرب من المتفجرات والأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام الأرضية بنسبة ٢٤ في المائة (٢ ٦٧٤) من عدد الضحايا في صفوف الأطفال خلال الفترة قيد الاستعراض. فعلى سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، لقي ١٠ أشخاص حتفهم، من بينهم فتاتان تتراوح أعمارهما بين ١٣ و ١٤ عاما، عندما سارت المركبة التي تقلُّهم فوق جهاز متفجر مرتجل بين بلدة باغا ودابام شاتا في ولاية بورنو. وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، انفجرت دراجة ثلاثية العجلات بعد أن سارت فوق جهاز متفجر مرتجل عند نقطة تفتيش على طول طريق بيو- دامبوا في ولاية بورنو، مما أدى إلى مقتل فتى وفتاة ومدنيين آخرين.

٥٢ - وتعرَّض الأطفال أيضا لخطر القتل أو التشويه أثناء الغارات الجوية التي استهدفت مواقع يشتبه في أنها تابعة لجماعة بوكو حرام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجِّلت

١١٢ غارة جوية قامت بها قوات الأمن النيجيرية في ٣٩ موقعا داخل غابة سامبيسا وحولها. ونتيجة لذلك، أفيد أن ما يزيد على ٠٠٠ ٣ شخص قتلوا وشُوِّهوا؛ بيد أن أعداد الضحايا بين الأطفال لم تعرف.

٥٣ - وفي سياق العمليات الأمنية، وردت ادعاءات موثوقة عن انتهاكات ارتكبتها قوات الأمن النيجيرية والقوة المدنية المشتركة وجماعات الأمن الأهلية ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وتشكل ادعاءات القتل خارج نطاق القضاء من جانب قوات الأمن النيجيرية مدعاة للقلق بشكل خاص. فعلى سبيل المثال، في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤، أفيد عن مقتل ٦٤٠ محتجزا على يد قوات الأمن النيجيرية بعد فرارهم من ثكنات جيوا في مايدوغوري، بولاية بورنو، في أعقاب هجوم شنَّته جماعة بوكو حرام. ولم يعرف عدد الأطفال الذين زعم بأنهم قتلوا. ولقد فتحت السلطات النيجيرية تحقيقا في الحادث، ولكن لا توجد محاكمات جارية في وقت كتابة هذا التقرير في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٦، تحققت الأمم المتحدة من مقتل ١٣ طفلا (١٢ فتاة وفتى واحد) تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٧ عاما على يد قوات الأمن النيجيرية التي أفادت بأن هؤلاء الأطفال اشتبه في أنهم مفجِّرون انتحاريون. وعلى سبيل المثال، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قتلت فتاتان تبلغان من العمر ١٣ و ١٥ عاما بعد أن أطلقت عليهما قوات الأمن النيجيرية الرصاص لدى اقترابهما من مركز عسكري في واغا، ولاية أداماوا.

جيم - الاغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي

٥٤ - كان توثيق حوادث الاغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال محفوفا بالصعاب ولم يكن من الممكن التحقق من الحالات إلا لاحقا في الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، تُقدِّر الأمم المتحدة أن ٠٠٠ ٧ فتاة وامرأة على الأقل تعرَّضن للعنف الجنسي الذي ترتكبه جماعة بوكو حرام منذ عام ٢٠٠٩، بما في ذلك عقب الاختطاف وأثناء الزواج القسري. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحقَّقت الأمم المتحدة من ١٩٩ حادثة اغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي تعرَّض لها ٢١٧ طفلا.

٥٥ - ولقد أصبحت فتيات حوامل وأنجبن نتيجة تعرضهن للاغتصاب. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو ٢٠١٥، صودفت مجموعة تتألف من ٢٥٣ طفلا (٨٤ فتى و ١٦٩ فتاة) أثناء العمليات العسكرية في ولاية بورنو وأحيل الأطفال إلى برنامج ''مكافحة التطرف'' الذي يديره مكتب مستشار الأمن الوطني. وأشار المكتب إلى أن ٦٨ من الأمهات الطفلات لـ ١١٢ طفلا إما تعرضن للاغتصاب و/أو كنَّ ''زوجات'' لأعضاء في جماعة بوكو حرام.

وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت أربع فتيات حوامل نتيجة تعرُّضهن للعنف الجنسي. ويعتقد أن سبعا وعشرين فتاة محتجزات في ثكنات جيوا في أيار/مايو ٢٠١٦ كنَّ ”متزوجات“ بأعضاء في جماعة بوكو حرام. وكانت ثلاث فتيات من بينهن حوامل.

٥٦ - وفي أيار/مايو ٢٠١٦، تحقَّقت الأمم المتحدة من قيام جماعة بوكو حرام باغتصاب ٥٢ فتاة تتراوح أعمارهن بين ٩ أعوام و ١٨ عاما، كن يشكلن جزءا من مجموعة أنقذتها فرقة المشاة الثامنة التابعة لقوات الأمن النيجيرية. وكانت ثلاث فتيات من بينهن حوامل وست فتيات قد أنجبن أطفالا. وكانت الجهات الفاعلة في مجال حماية الأطفال والعنف الجنسي والجنساني تعمل مع الوكالات التابعة لحكومات الولايات على تقديم المساعدة في وقت كتابة هذا التقرير في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٦، تحقَّقت الأمم المتحدة من ٢٢ حالة عنف جنسي جديدة ارتكبتها جماعة بوكو حرام بحق ٢١ فتاة تتراوح أعمارهن بين ٩ أعوام و ١٧ عاما.

٥٧ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، نشرت اليونيسيف ومنظمة الإشعار الدولية تقريرا عن التصورات بشأن الأطفال الذين يولدون نتيجة للاغتصاب وبشأن الفتيات والنساء المرتبطات سابقا بجماعة بوكو حرام. وسلط التقرير الضوء على محنتهم أثناء الأسر، فضلا عما واجهوه من تحديات لدى فرارهم أو إنقاذهم. وتشير النتائج إلى أن الكثيرين منهم يوصمون بالعار وينبذون من أسرهم ومجتمعاتهم.

٥٨ - وتشكل ادعاءات الاغتصاب والعنف الجنسي والاستغلال الجنسي للأطفال المشردين على يد أفراد قوات الأمن مصدر قلق بالغ. وفي عام ٢٠١٦، أفيد عن ٨٣ حالة تمس فتيات ونساء زعم أن من ارتكبها هم حراس الأمن ومسؤولو المخيمات والقوة المدنية المشتركة وجماعات الأمن الأهلية الأخرى وضباط من قوات الأمن النيجيرية. ولقد وقعت هذه الحوادث في سبعة مخيمات للمشردين داخليا في ولاية بورنو. وفي إحدى الحالات، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اغتصب ضابط استخبارات من قوات الأمن النيجيرية فتاتين تبلغان من العمر ١٥ و ١٧ عاما بصورة متكررة واعتدى عليهما بدنيا في مخيم مونغونو، بولاية بورنو. ولقد أُطلعت فرقة المشاة السابعة على هذه الحالة وأُبعد الجاني عن المخيم وأوقف عن العمل. وأفادت الفتاة البالغة من العمر ١٧ عاما أن أحد أعضاء القوة المدنية المشتركة كان يعتدي عليها أيضا بشكل منفصل على مدى عدة أشهر.

دال – الهجمات على المدارس والمستشفيات

٥٩ – ابتداء من عام ٢٠١١، أصبحت جماعة بوكو حرام تستهدف المدارس العامة والخاصة التي تعتبر أنها تدرِّس منهاجا غربيا. وفي المنطقة الشمالية الشرقية، قدَّرت الأمم المتحدة أن ٥٠٠ ١ مدرسة قد دُمِّرت منذ عام ٢٠١٤، وأنه قد وقعت ٢٨٠ ١ إصابة على الأقل في صفوف المعلمين والتلاميذ.

٦٠ – وارتفع عدد الهجمات التي شنتها جماعة بوكو حرام في ولايتي بورنو ويوبي طيلة عام ٢٠١٣، مما أسفر عن مقتل ١٢٦ طفلا و ٧٠ مدرِّسا. فعلى سبيل المثال، في تموز/يوليه ٢٠١٣، أعلنت جماعة بوكو حرام مسؤوليتها عن هجوم على مدرسة في مامودو، بولاية يوبي، أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢٩ فتى ومدرس واحد، أحرق بعضهم أحياء. وفي سياق هجوم قاتل بشكل خاص، فتحت جماعة بوكو حرام النار، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، في مهجع كلية الزراعة في غوجبا، بولاية يوبي، مما أدى إلى مقتل ٦٥ طالبا وجرح ١٨ آخرين. واستهدف أيضا المسؤولون عن التعليم خلال تلك الفترة. فعلى سبيل المثال، في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، قتل أشخاصٌ يشتبه في انتمائهم إلى جماعة بوكو حرام أربعةً من مسؤولي لجنة التغذية في ولاية بورنو التي تدير برنامج التغذية في المدارس الابتدائية والثانوية، في بلدة ديكوا، بولاية بورنو.

٦١ – وتراجعت الهجمات على المدارس وما يتصل بها من قتل الأطفال والمدرِّسين وتشويههم تراجعا طفيفا في عام ٢٠١٤؛ غير أن استخدام التفجيرات الانتحارية في هذه الهجمات زاد خلال هذه الفترة. فعلى سبيل المثال، في تموز/يوليه ٢٠١٤، فجرت مراهقة جهاز تفجير انتحاري في معهد العلوم التطبيقية بولاية كانو وقتلت ما لا يقلُّ عن ستة طلاب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قتل مفجر انتحاري يرتدي زيا مدرسيا ٤٧ طالبا على الأقل وأصاب ١١٧ آخرين بجروح في المدرسة الثانوية العلمية العليا الشاملة في بوتيسكوم، بولاية يوبي.

٦٢ – وطيلة عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، أدت الهجمات على المدارس والتهديدات المتواصلة بالهجوم عليها في المنطقة الشمالية الشرقية إلى تدني فرص الاستفادة من التعليم بسبب إغلاق المدارس، وهروب المدرِّسين، وقيام الآباء والأمهات بسحب أطفالهم من المدارس. وفي ولاية بورنو، اتخذت السلطات قرارا بإغلاق جميع المدارس الابتدائية والثانوية في آذار/مارس ٢٠١٤. وفي الشهر التالي، خلال الفترة التي بدأ فيها إغلاق المدارس، اختطفت بوكو حرام ٢٧٦ فتاة من المدرسة الثانوية الحكومية للبنات في شيبوك.

٦٣ - وفي عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦، شهدت حوادث الهجوم على المدارس انخفاضا إلى حد كبير، ولم يبلغ سوى عن حادثة واحدة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، شنت جماعة بوكو حرام هجوما على المدرسة الابتدائية في إيوجا بولاية باوتشي ثم استخدمتها لأغراض عسكرية، ما عرقل تعليم نحو ٨٠٠ طفل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في ضوء تحسن الحالة الأمنية، بدأت الحكومة إعادة فتح المدارس في مايدوغوري بولاية بورنو.

٦٤ - وخلال الفترة نفسها، شُنَّت أيضا هجمات على مدارس في البلدان المجاورة. فعلى سبيل المثال، في منطقة ديفا بالنيجر، أبلغ عن ثلاث حوادث في عام ٢٠١٦. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تعرَّضت مدرسة ابتدائية في فييغو للهجوم، مما أدى إلى إحراق صفين من الصفوف الدراسية.

٦٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ عن ١٢ حالة استخدام مدارس من جانب قوات الأمن النيجيرية، من بينها ١٠ مدارس في ولاية بورنو ومدرستان في ولاية يوبي. فعلى سبيل المثال، أفيد بأن قوات الأمن استخدمت الثانوية النهارية الحكومية في نغوشي، بولاية بورنو كثكنات عسكرية ومرفق احتجاز لفترة شهرين في الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٤. ولقد أحرقت جماعة بوكو حرام أربع مدارس ودمَّرتها في غووزا بعد أن أخلتها قوات الأمن النيجيرية. وفي وقت كتابة هذا التقرير في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كانت قوات الأمن النيجيرية لا تزال تستخدم سبع مدارس لأغراض عسكرية. وأشارت الحكومة إلى أن الوجود العسكري هو لحماية هذه المدارس؛ غير أن هذا الإجراء يقوِّض مركزها المدني.

٦٦ - وفي عام ٢٠١٣، استهدفت جماعة بوكو حرام العاملين في المجال الطبي وقتلتهم، وأقدمت على تدمير مرافق صحية ونهبها. فعلى سبيل المثال، في شباط/فبراير ٢٠١٣، أفيد عن مقتل ثلاثة أطباء في بوتيسكوم، بولاية يوبي، وأفيد عن مقتل ١٠ أخصائيين صحيين في هجمات على مراكز التلقيح ضد شلل الأطفال في ولاية كانو. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، أفيد بأن نظام الرعاية الصحية في ولاية بورنو توقف عن العمل في ١٢ من أصل ٢٧ منطقة حكم محلي، لأن معظم العاملين في المجال الطبي لاذوا بالفرار خوفا من هجمات جماعة بوكو حرام.

٦٧ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أفيد عن وقوع ١٧ حادثة نهب عقاقير ولقاحات من مراكز الرعاية الصحية الأولية، ثم تدمير هذه المرافق (١٣ في بورنو و ٤ في يوبي). ولقد فرضت قيود على وصول العاملين في مجال الرعاية الصحية أيضا خلال هذه الفترة. ووفقا للمعلومات الواردة من المركز الوطني لعمليات

الطوارئ لمكافحة شلل الأطفال، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، استحال الوصول إلى ٥٣ في المائة من أراضي ولاية بورنو وإلى ١٣ في المائة من أراضي ولاية يوبي لتنفيذ أنشطة القضاء على شلل الأطفال بسبب انعدام الأمن.

٦٨ - وقرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، شنَّت جماعة بوكو حرام أيضا هجمات على مستشفيات في البلدان المجاورة. وفي منطقة ديفا بالنيجر، تم التحقق من خمس حوادث هجوم على مستشفيات. وعلى سبيل المثال، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر في النيجر، هاجمت جماعة بوكو حرام مركزا صحيا في غيسكيرو، على مقربة من ديفا، ونهبت الإمدادات الطبية.

هاء - الاختطاف

٦٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من ٥٦٧ حادثة اختطاف طالت ٨٣٦ طفلا (٥٣٢ فتى و ٣٠٤ فتيات). ونظرا لعدم الإبلاغ المنتظم عن المفقودين، فضلا عن محدودية الوصول إلى المناطق المتأثرة بالنزاع، من المرجح أن النطاق الكامل لحالات اختطاف الأطفال على يد جماعة بوكو حرام منذ عام ٢٠١٣ أعلى بكثير. وتشير تقارير موثوقة إلى أن جماعة بوكو حرام مسؤولة عن اختطاف ما لا يقلُّ عن ٠٠٠ ٤ فتاة وفتى وشابة. وفي هذا الصدد، في الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وحزيران/يونيه ٢٠١٦، وثقت الأمم المتحدة حالات ٧٠٧ ٨ أطفال أنقذوا أو فروا أو استسلموا لقوات الأمن النيجيرية والقوة المدنية المشتركة. ومن هذا العدد، أفيد بأن ٥٠٦ ٢ أطفال (١٤٨ ١ فتى و ٣٥٨ ١ فتاة) اختطفتهم جماعة بوكو حرام منذ بداية النزاع.

٧٠ - وتشمل دوافع الاختطاف التي ذكرتها الجماعة الانتقام من الحكومة على احتجاز الأقارب ومعاقبة التلاميذ لارتيادهم المدارس التي تقدم التعليم على النمط الغربي. كما يستخدم الاختطاف كوسيلة لتجنيد الأطفال قسرا، ولقد استخدمت جماعة بوكو حرام أيضا الأطفال المختطفين كدروع بشرية أثناء العمليات العسكرية التي نفذتها قوات الأمن النيجيرية ضدها. ووفقا لروايات أولئك الذين فروا أو أنقذوا، تعرَّض الأطفال للاغتصاب والزواج القسري والاعتداء البدني والنفسي والسخرة والإكراه على تغيير دينهم واستخدموا في العمليات، بما في ذلك الهجمات الانتحارية.

٧١ - ويمثل اختطاف ٢٧٦ من الإناث (١١٠ منهن دون الثامنة عشرة) على يد جماعة بوكو حرام من مدرسة في شيبوك بولاية بورنو في نيسان/أبريل ٢٠١٤ أكبر حادثة في الفترة المشمولة بالتقرير. واستطاعت سبع وخمسون من أولئك المختطفات الفرار في الأسابيع التالية للحادثة وأنقذت القوة المدنية المشتركة وقوات الأمن النيجيرية إحدى الفتيات في نيسان/أبريل

٢٠١٦. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أفرجت جماعة بوكو حرام عن ٢١ مختطفة أخرى عقب عملية تفاوض بدعم من جهات فاعلة دولية. وما زالت نحو ١٩٧ من مختطفات شيبوك مجهولات المصير في وقت كتابة هذا التقرير في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي حوادث منفصلة وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اختطفت ١٤٥ شابة وفتاة (تتراوح أعمارهن بين ٨ أعوام و ٢٣ عاما) من قرى خلال عدة هجمات في ولاية أداماوا.

٧٢ - وفي عام ٢٠١٥،، أبلغ عن ١٦٧ حالة اختطاف، تحققت الأمم المتحدة من ١١٠ منها، طالت ٩٩ فتى و ١١ فتاة. وأبلغ أيضا عن حوادث كبيرة ولكن لم يتسن التحقق منها بسبب القيود الأمنية. فعلى سبيل المثال، في ٦ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن جماعة بوكو حرام اختطفت ١٣٤ فتاة وشابة (تتراوح أعمارهن بين ١٠ أعوام و ٢٣ عاما) و ٨٤ فتى دون الخامسة عشرة من قرية كاتاركو في ولاية بورنو. وفي الأسابيع التالية، أفيد عن إطلاق سراح ١٨٢ من المختطفين؛ غير أن الأشخاص المتبقين، وعددهم ٣٦، ما زالوا مجهولي المصير.

٧٣ - وأفيد أيضا عن انتشار عمليات الاختطاف عبر الحدود خلال هذه الفترة. فعلى سبيل المثال، أفيد بأن جماعة بوكو حرام قد اختطفت حوالي ٥٠ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٥ عاما أثناء توغل في أقصى المنطقة الشمالية بالكاميرون، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٧٤ - وفي الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، استمرَّ الاختطاف، وإن على نطاق أصغر. وتم التحقق من أربع عشرة حادثة اختطاف وقع ضحيتها ٣٤ طفلا (١٧ فتى و ١٧ فتاة). وفي آذار/مارس ٢٠١٦، اختطفت فتاتان كانتا تصطادان السمك قرب نهر مالاكوايا بولاية أداماوا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، تعرَّضت قرية تونغوماري في ولاية بورنو لهجوم شنَّته جماعة بوكو حرام التي اختطفت ثلاثة فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٦ عاما.

واو - منع إيصال المساعدات الإنسانية

٧٥ - في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ومنتصف عام ٢٠١٥، تعرقلت بشدة إمكانية تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأطفال المتأثرين بالنزاع وأسرهم. وأدى إعلان حالة الطوارئ إلى العرقلة الجزئية لتنقل العاملين في المجال الإنساني ومواد الإغاثة. وأدت الحالة الأمنية أيضا إلى التعليق المؤقت لأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في أجزاء من ولايات أداماوا وبورنو ويوبي من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى آذار/مارس ٢٠١٥.

٧٦ - وعلى الرغم من هذه القيود، كانت الهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني محدودة. ومع ذلك، فقد اختطف موظفان يعملان في فريق أيام التحصين المحلية ولكن أطلق سراحهما فيما بعد، في ولاية يوبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، فقد أصيب أربعة موظفين من الوكالة الوطنية لتدبر الطوارئ بجروح أثناء انفجار قنبلة في مخيم مالكوهي للمشردين داخليا، بولاية أداماوا يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وأخيرا، في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، هاجم مجهولون قافلة إنسانية تابعة للأمم المتحدة لدى عودتها إلى مايدوغوري بعد تقديم المساعدة الإنسانية للمشردين داخليا. وأصيب موظفان بجروح وأوقفت عمليات اليونيسيف مؤقتا في منطقة باما للحكم المحلي.

خامسا - أنشطة الدعوة لدى أطراف النزاع والتحاور معها

٧٧ - زارت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح نيجيريا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لتقييم أثر النزاع على الأطفال، ودعم بدء تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ، والعمل مع الحكومة، بما في ذلك مشاركتها شواغلها بشأن الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات التي ترتكبها القوات الحكومية والقوة المدنية المشتركة وجماعات الأمن الأهلية. والتقت الممثلة الخاصة بسلطات مدنية وعسكرية على أعلى المستويات أعربت عن استعدادها للتعاون من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات على المستوى الاتحادي ولجان على مستوى الولايات بشأن الأطفال في الولايات المتضررة. و لم تكن هذه الآليات قد أنشئت بعد، وذلك جزئيا بسبب تغيير الحكومة، في وقت كتابة هذا التقرير في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٧٨ - وفي أعقاب الزيارة، في وقت لاحق من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أصدر وزير العدل تعميما بشأن الاستخدام غير المشروع للأطفال في أعمال القتال، يكرر التزامات الحكومة بموجب القانون الدولي ويحث المؤسسة العسكرية على ضمان كفِّ أفرادها على جميع المستويات عن استخدام الأطفال. كما ذكر التعميم أن القوة المدنية المشتركة وغيرها من جماعات الأمن الأهلية ما زالت خارج قيادة الحكومة الاتحادية وسيطرتها، وكرَّر الالتزام بمساءلة أولئك الذين يستخدمون الأطفال في أعمال القتال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في داكار، اجتمعت الممثلة الخاصة مع مستشار الأمن الوطني الجديد الذي تجاوب مع الشواغل المتعلقة بتأثير النزاع المسلح على الأطفال، وأعرب عن استعداده للتعاون بشأن المسألة.

٧٩ - وفي سياق التصدي لتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوة المدنية المشتركة، اضطلعت اليونيسيف بأنشطة للدعوة مع قيادة القوة. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦،

عُقدت حلقة عمل مع كبار القادة وقادة القطاعات لمناقشة وضع خطة عمل للتصدي للانتهاكات الجسيمة، مع التركيز على إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم. وعقب هذه المناقشات، التزمت القوة المدنية المشتركة بما يلي: إرسال أوامر خطية لجميع أعضائها تحظِّر تجنيد الأطفال واستخدامهم؛ تزويد الأمم المتحدة بمعلومات وافية عن الأطفال المجندين في صفوفها من أجل تسهيل التحقق والفرز والانفصال؛ تعيين لجنة من خمسة أعضاء للإشراف على صياغة خطة عمل وتنفيذها؛ تشكيل لجنة تأديبية مؤلفة من سبعة أعضاء للتصدي لحوادث تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتعهدت القوة أيضا بأنها ستضمن التوافق مع القانون الوطني والدولي.

٨٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قدمت الأمم المتحدة الدعم إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب رئيس أركان الدفاع ومكتب رئيس أركان الجيش لتنظيم حلقة عمل بهدف استعراض مدونة قواعد السلوك العسكري وقواعد الاشتباك العسكرية لعملية لافييا دول. وأدت حلقة العمل إلى وضع مدونة قواعد السلوك المنقحة وقواعد الاشتباك المنقحة، اللتين تعكسان الجوانب الأساسية للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وتضمن مشروعا الوثيقتين أحكاما لتسليم الأطفال الذين يصادفون أثناء العمليات العسكرية إلى السلطات المدنية في غضون ٧٢ ساعة؛ غير أن أيا من الوثيقتين لم تعتمد في وقت كتابة هذا التقرير في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٨١ - وعقدت الأمم المتحدة وقوات الأمن النيجيرية ثمانية اجتماعات في الفترة الممتدة بين شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لمناقشة اعتماد بروتوكول قائم بذاته لتسليم الأطفال الذين يصادفون أثناء العمليات العسكرية إلى السلطات المدنية. وعقدت ستة اجتماعات بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مع قائد عملية لافييا دول في مايدوغوري للتحضير لتفعيل البروتوكول، بما في ذلك السماح للجهات المعنية بحماية الأطفال بالوصول إلى مرافق الاحتجاز.

٨٢ - وفي هذا الصدد، في نيسان/أبريل ٢٠١٦، تمكنت الأمم المتحدة من الدخول إلى ١٣ مرفقا عسكريا في ثكنات جيوا في مايدوغوري، واتفقت فرقة المشاة السابعة التابعة لقوات الأمن النيجيرية واليونيسيف على جدول زمني للزيارات الشهرية إلى جميع مرافق الاحتجاز. وكانت قوات الأمن النيجيرية تستعرض مشروع الإطار التشغيلي لدعم توفير الرعاية والحماية للأطفال المحتجزين والإفراج عنهم والعودة إلى مجتمعاتهم المحلية في وقت كتابة هذا التقرير في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٨٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، أنشأت قوات الأمن النيجيرية مكتبا لحقوق الإنسان في مقرِّها في أبوجا، يضمُّ محامين من نقابة المحامين النيجيرية. وكُلِّف المكتب بإسداء المشورة إلى قيادة قوات الأمن النيجيرية بشأن قضايا حقوق الإنسان، ولا سيما في سياق العمليات العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، في آذار/مارس ٢٠١٦، أنشا رئيس أركان الدفاع لجنة مؤلفة من كبار الضباط للتحقيق في التقارير العامة المستمرة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تورطت فيها قوات الأمن النيجيرية.

٨٤ - وأخيرا، ردا على الهجمات التي تعرَّضت لها المدارس واختطاف الأطفال، أطلقت الحكومة ''مبادرة المدارس الآمنة'' التي تهدف إلى توفير التعليم وإنشاء مرافق تعليمية آمنة على أساس تجريبي في الولايات المتضررة الثلاث. وأيدت نيجيريا أيضا إعلان المدارس الآمنة في أيار/مايو ٢٠١٥ الذي التزمت فيه بتطبيق المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.

٨٥ - وفي البلدان المجاورة، وفقا للبروتوكول المعتمد في عام ٢٠١٤ لتسليم الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، أفرجت حكومة تشاد عن ٥٤٠ طفلا يزعم أنهم كانوا مرتبطين بجماعة بوكو حرام وأعادت إدماجهم. واجتمعت ممثلتي الخاصة أيضا مع رئيس النيجر، محمدو إيسوفو، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وشدَّدت على أهمية معاملة الأطفال الذين يزعم أنهم مرتبطون بجماعة بوكو حرام أساسا كضحايا. ووُقِّعت إجراءات تشغيل موحدة لتسليم الأطفال الذين يزعم أنهم مرتبطون بجماعات مسلحة إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل في شباط/فبراير ٢٠١٧.

سادسا - الاستجابة البرنامجية

٨٦ - لمواجهة التدهور السريع الذي تشهده الحالة الإنسانية في شمال شرق نيجيريا، قدَّمت اليونيسيف وشركاؤها الدعم النفسي الاجتماعي إلى ٣٧٥ ٤٠٢ طفلا في الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ عبر شبكة من المتطوعين المدرِّبين من المجتمعات المحلية. كما سُجِّل ٩٠٣ ١١ أطفال غير مصحوبين ومنفصلين عن ذويهم وتلقوا الدعم من خلال خدمات الرعاية البديلة وأعيد لُمّ شمل ٣٢٨ منهم مع أسرهم. وتلقى ٩٨٨ ١٠ طفلا آخرين تثقيفا حول مخاطر الألغام عن طريق برنامج التوعية المجتمعية.

٨٧ - وفي آذار/مارس ٢٠١٦، بدأت اليونيسيف وشركاؤها برنامجا للحوار المجتمعي وردِّ الاعتبار الاجتماعي وإعادة الإدماج يرمي إلى معالجة التصورات المجتمعية السلبية عن الفتيات والنساء اللواتي كن مرتبطات سابقا بجماعة بوكو حرام، بمن فيهن الناجيات من العنف

الجنسي، فضلا عن دعم إعادة إدماج الأطفال الذين جرى تجنيدهم واستخدامهم. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بلغ مجموع الأطفال المستفيدين من هذا البرنامج ٥٠١ ٦ طفل (٠٩٤ ٤ فتاة و ٤٠٧ ٢ فتيان). وبالإضافة إلى ذلك، قدَّمت اليونيسيف الدعم إلى حكومة ولاية بورنو لإنشاء مركز عبور للأطفال والنساء الذين كانوا مرتبطين بجماعة بوكو حرام، قدم المساعدة إلى ٤٣٠ طفلا أطلق سراحهم من ثكنات جيوا. ولقد أعيد بعد ذلك لمٌّ شمل هؤلاء الأطفال بأسرهم.

سابعا – توصيات

٨٨ - إنني أدين بأشد العبارات استمرار جماعة بوكو حرام بارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. فالأعداد الكبيرة من الأطفال الذين قتلوا وشُوِّهوا، وتعرضوا للعنف الجنسي والتجنيد والاستخدام على يد الجماعات المسلحة يبعث على القلق بشدة وإنني أدعو جماعة بوكو حرام إلى وضع حد فوري للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

٨٩ - وأدين بشدة الهجمات على المدارس والمستشفيات والموظفين المشمولين بالحماية وسائر الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والمرافق الإنسانية. وأدعو جميع الأطراف إلى احترام الطابع المدني للمدارس والمستشفيات والسماح بالوصول المأمون وبدون عوائق للعاملين في المجال الإنساني إلى السكان المتضرِّرين.

٩٠ - وأدعو الحكومة والقوة المدنية المشتركة إلى ضمان كفِّ القوة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأشجع القوة على استكمال وضع خطة عمل محددة زمنيا وتنفيذها لإنهاء هذه الممارسة.

٩١ - وأحث حكومة نيجيريا على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين وكفالة حماية المدنيين أثناء النزاع المسلح. وفي هذا الصدد، أرحِّب بإدراج أحكام محددة لحماية الأطفال في مدونة قواعد السلوك المنقحة وقواعد الاشتباك المنقحة وأدعو الحكومة وقوات الأمن النيجيرية إلى ضمان سرعة اعتماد هاتين الوثيقتين وتعميمهما على نطاق واسع على جميع قوات الأمن. كما أرحِّب بإنشاء مكتب لحقوق الإنسان في مقر قيادة الجيش النيجيري وأشجع أن تُدرج فيه قدرات مكرَّسة لحماية الأطفال لكي تحقِّق في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال.

٩٢ - وأدعو حكومة نيجيريا إلى أن تكفل معاملة جميع الأطفال الذين يدعى أنهم مرتبطون بالجماعات المسلحة كضحايا في المقام الأول، وعلى وجه الخصوص، إلى أن يُفرج عن ٦٨ فتى احتجزوا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وأن يعاد إدماجهم على الفور. وفي هذا الصدد، أشجع الحكومة على وضع بروتوكول لتسليم الأطفال الذين يصادفون أثناء العمليات العسكرية إلى السلطات المدنية. وعلاوة على ذلك، يثلج صدري التزام الحكومة بتوفير وصول مراقبي الأمم المتحدة إلى بعض مرافق الاحتجاز، وأحث على أن يتاح الوصول المنتظم إلى جميع أماكن الاحتجاز.

٩٣ - وأثني على حكومة نيجيريا لتعاونها المستمر مع الأمم المتحدة، وأتطلع إلى سرعة إنشاء لجان مشتركة بين الوزارات على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات معنية بالأطفال والنزاع المسلح.

٩٤ - وأرحِّب بمساهمات الجهات المانحة إلى الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وحكومة نيجيريا لدعم البرامج الإنسانية، ولا سيما تلك التي تقدِّم الدعم إلى الأطفال المتضررين بسبب النزاعات المسلحة. وأحث الجهات المانحة على زيادة دعمها المالي لهذه البرامج، لا سيما من أجل إعادة إدماج الأطفال الذين جرى تجنيدهم أو استخدامهم والفتيات اللواتي تعرَّضن للعنف الجنسي.